مورينتانيا: هل أصبحت تشكيلات الحكم محاضن للديمقراطية بدلاً من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني؟

أحمد محمود بيه

يسهم انغلاق الحقل السياسي في البحث عن بدائل للإصلاح خارج أطر المشروعية السياسية المقنعة، وهو ما يمكن تفاديه عن طريق تنظيم المجال العام في بعده السياسي المتعلق بممارسة الحكم والمشاركة في صنع السياسات العامة لإحداث الإصلاح المنشود. من هنا سنستنور لمعرفة التطورات التي ألتحقت الحقل السياسي في موريتانيا، من خلال البحث في طبيعة التغيير والتشريعات المتعلقة بالتحول الديمقراطية والانتخابات التي نظمت، ومدى احترام الحرية الأساسية كحرية التعبير والتنظيم. ولأننا لا نرى في الانقلابات المدخل المناسب لتحقيق الديمقراطية، فإننا نعتبر أن تغيير نقلة نوعية في جميع المجالات.

علي أن انغلاق الحقل السياسي في موريتانيا وتغيير الفساد الإداري والمالى الذي أدى على كل شيء، حتى إرادة الإصلاح والتغيير، دفع الجميع إلى مسالة أية حركة تغيير، حتى ولو أننا على ظهر الديكات، كما حصل مع انقلاب المقدم أعلو ولد محمد فال.

فأمام إنسداد أفق التغيير السياسي في وجه الحركة الديمقراطية في موريتانيا، لم يكن من مناصر من تدخل الجيش، في محاولة للتسريع بعملية الانقلاب نحو الديمقراطية، وفتح الطريق أمام الإصلاح، كما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية التي خرجت من الأولمبياد العسكري إلى عهد

(*) باحث موريتاني.
الحريات والحكم المدني، وكما حدث بعد ثورة القرنفل في البرتغال؛ إذ أسلم الجيش في تسليم السلطة للمدنيين، وهو ما وقع كذلك إثر الانقلاب على نظام سوهرتحو في إندونيسيا، وعوفر النميري في السودان، وموسى إبراهيم في مالي.

ويفضل أن الرئيس المجري العسكري زار السودان ثلاث مرات في غضون سنة، وعقد صفقة مع إحدى الشركات السودانية للإتصالات (سودايتل)، لتفوز بصفقة للمحمول في موريتانيا، وأقام علاقات دبلوماسية كاملة مع هذا البلد الشقيق، وفتح سفارة فيه، بعد أن تولى تابعا لسفارتنا في القاهرة، كما أتى مع الزواج سوار الذهب في الدوحة، ضمن فعاليات مؤتمر الدوحة للديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي، وصدر العقد في خلاله بأن "إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من حيث المبدأ هي خدمة القضية الفلسطينية"، مضيفة أن "موريتانيا كانت سابقة حينما كان الخيار خيار الموالحة، كما هي سابقة عند تغيير الوضع، مؤكد أن من يرجئ أعلى الموريتانيين مواقفهم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو منظمة التحرير والشعب الفلسطيني، ودول المواجحة"، وأضاف كذلك أن "العسكر هم الذين أودوا بيادهم إلى غيابات الديكتاتورية، ومن ثم فإن عليهم أن يقنعوا بأي الديمقراطية". وقد أسفر اللقاء عن إنشاء "المؤسسة العربية للديمقراطية".

كما يلاحظ أن رئيس المجلس العسكري التقى بالرئيس المالي تومانى تورى، وصولاً معاً خلف العقيد القذافي في أحد الأعياد، ومن المعلوم أنه خاض تجربة مماثلة؛ فقد كان رئيس "اللجنة العسكرية الانتقالية لخلاص الشعب" التي أطاحت بنظام موسى تورى في مارس عام 1991م، ونظمت انتخابات تشريعية ورئاسية شفافة ومحيدة، فاز فيها الفقيه عمر كوناري (المفوض السامي للاتحاد الأفريقي حاليا) الذي احتفظ بالسلطة مدة ولايتين، ثم عاد المنقذ تومانى تورى ليرشح نفسه في مايو عام 2003م، ويفوز في الشوط
الثاني بنسبة 35٪، ثم يضيف له المقام فيترشح لانتخابات إبريل عام 2007م، يفوز بنسبة فاقت 70٪ في الشوط الأول. ويرى بعض الباحثين أن التجربة الأخيرة هي ما يستهوي المجلس العسكري المتحكما سابقا الذي يؤكد الواقع أنه مازال الحاكم الفعلي.

وقد أسهمت التجربتان السابقتان في إثارة الطريق أمام القائمين على السلطة في القصر الرئاسي بموريتانيا لتحقيق نقلة نوعية نحو الديمقراطية؛ إذ ظهر المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية بوصفه أداة انتقالية اضطرارية لتحقيق رغبة الشعب في الديمقراطية والبناء، وهو ما دفع اعدا من المتقيين إلى مؤازرة المجلس وتمكينه من النهوض بدوره التاريخي لوضع البلاد على طريق البناء الديمقراطية، كما حصل من جيوش الدول التي أثير إليها، والتي اضطلع فيها الجيش بتسريع وتيرة الإصلاح والديمقراطية.

ومن ثم فقد تعهد رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية بتوفير الظروف الملائمة لإجراء انتخبات حرة نزيهة، وفتح باب الحوار السياسي للتوافق حول قواعد الانتقال الديمقراطي للبناء، وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، ووضع دستور جديد، وإجراء انتخبات حرة نزيهة.

وقد شكل ذلك محاولة لتصحيح المسار، والخروج بالبلاد من نفق الفساد المستمر؛ وهو مما أعطاه مشروعية سياسية، إذ النجاح في الاستطاعة بنظام معاونية ولد سيدي أحمد الطابع في 3 أغسطس 2005م، والتعهد بتغيير سياسي، يشكل انقلابا حقيقيا في مسار عملية التحول الديمقراطي، وتجسيدا لذلك؛ أعلن المجلس العسكري عن نية أعضائه عدم البقاء في السلطة، وعزمهم على لا تزديده المدة الانتقالية عن ستينات، يوضع في خلالها دستور جديد، وتنظيم انتخبات شفافة نزيهة، يختار فيها الشعب رؤاه بشفافية، في ظل حياد تام للإدارة، عكس ما كانت عليه الحال في المدة السابقة.

141
وفي مسعى لضمان الحياد، تعهد العسكريون بأن يترشح أي من أعضاء المجلس والحكومة الانتقالية للانتخابات، واعتمد مبدأ التشاور مع جميع أطياف الحقل السياسي حول التدابير اللازمة لتحقيق إصلاح سياسي، وتعديل الدستور لمنع على أي رئيس البقاء في السلطة أكثر من مرتين. وإلزام الرئيس المنتخب بالحياد الحزبي، وعدم ممارسة أي دور حزبي في مدة رئاسته.

على أننا نرى ضرورة الأخذ بالتطور النوعي الذي شهدته بعض الدساتير، ومنها الدستور المصري الذي قدم ضمانات ملموسة لاحترام الحقوق والحريات، إذ أصبحت المساس بها حرية لا ترتكز بالتقادم، وتنقل الدولة بتقدم تعريض عادل لمن وضع عليه الإعتداء. وفي مسعى لتحقيق التوازن بين السلطات وإعطاء دور فاعل للبرلمان أصبح لديه الحق في تعديل بنود الموازنة العامة.

وقد أدى غياب لجنة تأسيسية مختصة من قبل الشعب إلى التشكيك في شرعية النظام الدستوري الجديد، ومن الغرابة بمكان غياب هذا المطلب من أجواء الفرقاء السياسيين أيام التشاور، كما يلاحظ تجاهل المشرع التأسيسي وضعية الجهاز الحكومي عامة، ورئيس الحكومة خاصة. وكمت المفارقة الأساسية في المسؤلية المزدوجة للوزير الأول، برغم ضعف الاختصاصات التي يتمتع بها، المتمثلة أساسا في تنسيق العمل الحكومي، وتنفيذ الاختبارات المحددة سلفا.

وقد نظمت لقاءات موسمة حول قضايا المسار الديمقراطي وإصلاح العدالة وتحقيق الحكم الرشيد، كما اتفق على تشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتنظيم إحصاء إداري ذي طابع انتخابي، وإجراء تعديلات واسعة مهمة لبعض القوانين النظامية المتعلقة بالقضاء والصحافة، إذ نظم
قطاع السمعيات المصرية، وتأسست حرية الإعلام، وفتح بابها أمام جميع
الفرقاء في الحقل السياسي، وفرض تميز إيجابي لصالح النساء، بحيث لا تقل
نسبتهن في جميع المجالس المحلية والنيابية عن 20%، وشكلت هيئة للسمعيات
البصرية تهدف إلى الرقى بالصحافة وترقية أدائها، وأعطيت التراخيص لستة
أجهزة جديدة ومائة وعشرين منظمة حكومية، وأكثر من ثلاثين صحيفة، كما
أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وجُعلت إطارات وطنية للتشاور بين
الедерات المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية غير الحكومية، وأنشئ
مرصد مكون من هيئة المجتمع المدني يعنى بمراقبة الانتخابات، واستحدث
قانون يعترف للمعارضة السياسية ببعض الحقوق، ويعطيها دورها بوصفها
مراقبة وموجبة، ويفتح الباب أمامها للنقد البناء، ويعطيها الحق في مخاطبة
البرلمان.

على أن المجتمع الموريتاني مجتمع قليل، وهو ما تم تكريسه مدة الحكم
السابق؛ إذ تم اللعب على أوقات التوازنات الفنية لتثبيت المجتمع، وهو مما
أدى في خلال الانتخابات الأخيرة إلى استمرار ظاهرة الترشيحات المستقلة،
وهو ما من شأنه جلب أصوات الناخب المحلي، خصوصا على الصعيد الأهلي
في القرى والأرياف، حيث تسود الولادات الضيقة.

وعلى الصعيد الاقتصادي أضحت البلاد عضوا في منظمة التجارة العالمية،
والذي يفتح الباب أمام المنظمة للإسهام في محاربة الفساد، كما
روجت بعض الاتفاقيات مع بعض الشركات التي تضمنت بندًا محققا،
صدى عليها البرلمان بدون الاطلاع عليها.

وقد حكمت تجربة الإصلاح مجموعة محدودات اجتماعية وسياسية. فما
أهم هذه المحدودات؟ وما مدى تأثيرها في المسار العام للتجربة؟ ذلك ما
ستسعى لتعرفه من خلال محورين؛ يعرض أولهما للمحدودات الاجتماعية التي

143
تعدد العمل السياسي، في حين تعرض الآخر للمحددات السياسية التي ستعرض من خلالها أهم التيارات والاتجاهات النازمة للحقل السياسي في موريتانيا.

أولا: المحددات الاجتماعية

ظل لحركة المراقبين الدور الفاعل في وضع الإطار الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي الذي ساد المجتمع الموريتاني بل المغاربي؛ فقد حكم أجداد المراقبين (المراقبين) مراشقي، وامتد نفوذهم إلى الأندلس(1)، وبعد هذه الحركة ساد النظام القبلي على نطاق واسع، وساد المجتمع تقسيم فئي على حسب المهنة السائدة لدى كل فئة.

وحيث ظهرت فئات تقوم على أساس التخصصات الاحترافية المغلقة المتوازنة، وحيث الزواج محصور داخل كل طائفة على غرار المجتمع الهندي، وجدت فئة الزوايا وهم المعنيون بالعلم والتعلم وهم يدقن في المجالات التجارية والاقتصادية، وفئة المحاربين وهم قبائل هلالية، وفئة العامة أو التابعين، وهم في الأغلب هم حامش الفعل السياسي والاجتماعي، أما الزوج فهم قوميات، منها "البولار" في منطقة جورجل، و"السونج" في منطقة "جادي ماغة"، و"الولوف" عند مصب النهر، ويرسم أغلب هذه القوميات الزراعة وصيد الأسماك(2). ويمتاز "القولان" - وهم من أصل عربي - بكونهم يعيشون على الزراعة. هذا التقسيم الاجتماعي ذو الطلب الطبيعي يعد أحد مفاتيح ذلك طابع المشهد السياسي الحالي في موريتانيا، على أننا أخذنا بتقسيم آخر نراه أكثر فاعلية في الحقل السياسي، آلي وهو تقسيم المجتمع إلى أربعة فئات، هي:

الفئة البيروقراطية: وهي الفاعل الرئيسي في رسم السياسات العامة.

وفئاتها.
فئة الرأسماليين ورجال الأعمال: وهم يد طولى في العمل السياسي.
فئة الزعامات التقليدية: وهم سلطات تقليدية مهمة في الحقل السياسي.
فئة المثقفين والأطر والعمال: وهم مكلفين بنتائج مختلف الفئات الأخرى لكيهم عن طريق الإغراء والتصعيد.

ثانيا: الحدود السياسية

في ظل انسداد الحقل السياسي وتفاوض فرص التغيير الديمقراطي، لم يكن من مناصر إحداث نقلة ديمقراطية من تدخل الجيش الذي أخذ على عاتقه فتح الباب أمام تحول ديمقراطي في البلاد، وإجراء انتخابات تميزت بغياب ثنائية النظام والمعارضة؛ إذ ظلت الإدارة على المسافة نفسها من جميع الفرقاء السياسيين، وممية بالحديد النافذ، في الانتخابات التشريعية، رغم ما أشيع بقصد التشويش على المسار الديمقراطي邪恶 عبر كثيرين ومنهم المرافقون الدوليون - عن رضاءهم عن الظروف التي سارت فيها الانتخابات! وذلك برغم تأكيد المعارضة تدخل المجلس العسكري في الانتخابات الرئاسية، على أن الحياة كان السمة الغازية في الانتخابات البلدية والتشريعية.

وقد عُد ذلك مؤشراً لوفاء السلطات الإدارية بمستلزمات التنظيم والمراقبة بشكل مرضي، على عكس الحال في الاستحاقات السابقة التي كثر فيها اتهام الإدارة بالتدخل لصالح بعض المرشحين، بل تزوير المحاضر، والتكدل بمن يرفض من الاداريين التوقيع على محاضر المزورة؛ كما حصل مع حاكم ولاية أنطليبو الذي انتهى هو وطاقم الطائرة التي ألقىهم في ظروف غامضة، إثر رفضه التوقيع على محاضر مزورة؛ وهو مما أسهم في فوز المرشح آنذاك أحمد ولد داداه على مناقبه الرئيس السابق معاوية في الانتخابات الرئاسية على صعيد الولاية (المحافظة). كما درجت الإدارة على
إقصاء كل من لم يشارك في التوقيع على العرائض الجاهزة التي تعاها الإدارة المركزية المحتدة للنسب المئوية لكل مرشح.

وهذا ما دفع رئيس الدولة في المدة الانتقالية أعلى، ولد محمد فال إلى التصريح بأن الجميع تعود خلال الحكم السابق أن يقال لهم: فلن يصبح عدمه، وعالم الناس، ولم يكن الشعب الخيار فين يحكمه، مؤكدا أنه في أول مرة يعطي للناخب الكلي في اختيار من ينوب عنه، وهو ما أسهم في نجاح 12 حزبا فيدخول للبرلمان بنحو 41 متعدا من أصل 90 في مجموع مقاعد البرلماني، بل يبلغ عدد المقاعد التي حصل عليها أحد أحزاب المعارضة السابقة نحو 12 متعدا في البرلمان. على أن الملاحظ أن تأثير الأحزاب مازال مرتبطا بالولايات القبلية والجهوية.

وإذا لم يعيش المجتمع في ظل تنظيمات ما قبل الدولة من عشائرية وقبلية وفروقية، وهو ما يعد معاوقا أمام القانون والمؤسسات، فإنه ظاهرا يوجد حضور سياسي مميز للمرأة التي أفادت من قانون المحاصصة والتمييز الإيجابي الذي فرض نسبة تمثيلية لاتقل عن 20% في جميع المجالس المحلية والنيابية، وهو مما شجع الأحزاب على ترشيحهن، وتمكن العنصر النسوي من الحصول على نحو 30% من مستشاري المجالس البلدية البالغ عددهم 3688 مستشارا، كما مكهن من الحصول على نسبة تقارب 17% من أعضاء الجمعية الوطنية، ويشير إلى أنه من الأمور أن تقسم الترتيبات القانونية المتبعة من السلطات المحلية المتصلة في رفض اللوائح التي لا تحتل المرأة فيها مراكز متقدمة في تجاوز المجتمع نظرة دولة إلى المرأة، وهو ما لن يتحقق بدون الرفع من مستويات التعليم وتغيير الوعي.

وإذا لم يمكن تصنيف الخريطة السياسية الحالية في المشهد السياسي الموريتاني من حيث التحديد إلى أحزاب سياسية مستقلين.
أولا - الأحزاب السياسية:

تتمثل الأحزاب السياسية في 26 حزباً أهمها:

أ - كتلة أحزاب التحالف القيادة التقليدية، وتضم تكتيل القوى الديمقراطية" الذي يرأسه "أحمد والد داداه"، وهو زعيم المعارضة الحالي، و"اتحاد قوى التقدم" الذي يعد أحد أنجح "حركة الوطنية الديمقراطية" و"التحالف الشعبي쾰نمي" ذا الميل "الناصرية"، و"الحزب الوطني التقدمي الاشتراكي" ذا الميل "البعث" (البعث السوري)، و"الحزب الوطني التقدمي للوحدة والتغيير" (حائط)، وهو الوريث الشرعي لـ "تنظيم فرسان التغيير" الذي يرأسه قائد انقلاب عام 1936 "صدق واد حنن"، و"الحزب الشبيبة الشعبية" الذي يرأسه "الشبيبة ولد الشيخ ماضي العيين" المنشق عن "حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة" (أحد أحزاب الظل)، و"حزب التحدي الديمقراطي"، و"حركة التحدي الزراعية" (أفلام)، وقد حصلت هذه الأحزاب على 21 مقعداً، وحصل "اتحاد قوى التقدم" على 19 مقعداً، وحصل حزب "التحالف الشعبي للتقدم" على 15 مقعداً، وحصل حزب "الجبهة الشعبية" على 14 مقعداً، وحاصل حزب "حريص الشبيبة" على 12 مقعداً (حائطاً)

ب - مجموعة أحزاب الظل: هي الأحزاب التي كانت معروفة بالأغلبية الرئاسية، ومنها: "الحزب الجمهوري" الحاكم سابقاً الذي يتولى أمانته العامية حاليًا السشير السابق في القاهرة "محمد لمن ولد محمد فال" والذي حصل على 7 مقاعد)، و"التحالف من أجل الديمقراطية والوحدة" الذي يرأسه أحد أبناء عمومة الرئيس السابق "مزاوي ولد سيدى أحمد الطبيع" والذي حاز نحو 3 مقاعد)، و"الانحدار من أجل الديمقراطية والتقدم" المنشق عن حزب المعارضة
"اتحاد القوى الديمقراطية" الذي حصل على (ثلاثة مقاعد)، وأحزاب "اتحاد الوسط الديمقراطية" المعروف محليا باسم الحزب الإسرائيلي كاديما" لاعترافه بإسرائيل، على عكس جميع الأحزاب الموجودة في الحقل السياسي، وحزبا "البديل" و"التجمع الوطني للحرية" اللذان حصلتا على مقعد لكل منهما.
وعلى صعيد البلدات لوحظ استمرار النفوذ التقليدي للوجهاء، وسياقة المرجعيات التقليدية والولايات الضيقة، وهو مما جعل الأحزاب غير قادرة على الحصول على أكثر من 2151 مستشارا بلديا من أصل 3688 مستشارا).

ثانيا - المستقلون:
يمكن تصنيفهم إداريا إلى كتلتين؛ هما:
أ - الإسلاميون المحصورون على أيار الإصلاحيين الوسطيين، رئيسهم المناضل محمد جميل ولد منصور، وقد حصلوا على نحو (5 مقاعد).
ب - منسقية المستقلين ورئيسها محمود ولد سيدى محمود، أحد أعمدة الحكم السابق، ومسؤول سامون في عيد النظام السابق مشنوق عن الحزب الحاكم سابقا، "الحزب الجمهورى"، وقد حصلت على نحو (39 مقعد).
ومن ثم يلاحظ أن البرلمان الحالي يجمع خليطاً من رموز النظام السابق جنبا إلى جنب مع رموز المعارضة السابقين؛ إذ قسمت الأحزاب الموجودة تحت قبة البرلمان إلى خمسة كتل؛ هي كتلة أحزاب المعارضة التقليدية التي تضم كتلة تكتل القوى الديمقراطية (12 نائبا) والتي يرأسها محمد محمود ولد لمات (أحد رموز المعارضة في مدة الحكم السابق)، وكتلة

148
"الإصلاح والتغيير" التي تضم (10 نواب)، والتي يرأسها "محمد جميل ولد منصور"، وكتلة "اتحاد قوى التقدم" التي تضم (10 نواب)، والتي يرأسها محمد المصطفى ولد بدر الدين" (أحمد رموز "الحركة الوطنية الديمقراطية"
(MND).

أما فريق أحزاب الطل المعروفة بالأغلبية الرئاسية، فقد أنشأت كتلة ضمت حالياً (19 نائبا) يرأسها "سيدى محمد ولد محمد فال" (سفير سابق بالقاهرة)، وكتلة المستقلين التي تضم (44 نائبا) والتي يرأسها "سيدى محمد ولد بادى".

ويتوقع أن يسمح التشكيك الحالي في إثراء النقاشات داخل البرلمان؛ وهو ما يعد نقطة نوعية، بعد أن تعودت قاعة البرلمان على الصمت المطبق إلا لصوت واحد، والأيدي المرفوعة بالموافقة المطلقة على كل مشروع قانوني يأتى من الحكومة، بدون الاطلاع عليه؛ كما حصل في الاتفاق الذي تم بين وزير النفط والحركة الأسترالية (ودواسايد) الذي تضمن بنودا مجزية، وافق عليها البرلمان، بدون أن يطلع عليها؛ بحجة وجود أوامر علية.

وفي الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الشيوخ) نظم الاقتراع في 24 يناير عام 2007م، بين المستشارين البلديين البالغ عددهم نحو 3388 مستشارا، وقد ترشح لشغل مقاعد الشيوخ 170 قائمة، منها 118 مستقلة، و72 حزبية، و10 مشتركة؛ وذلك لانتخاب 65 عضوا في المجلس. وقد حصل المستقلون على 23 مقعدا، ولم يتمكن تحالف أحزاب المعارضة من الحصول على أكثر من 10 مقاعد، في حين حصل الحزب الحاكم سابقا (الحزب الجمهوري) على ثلاثة مقاعد (*)

وإذا ولاحظ أن نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية كانت مرتفعة، إذ بلغت في انتخابات الشيوط الأول نحو 37.9٪، ونحو 71.9٪ في
انتخابات الشوط الثاني؛ وهو مما يعد مؤشراً طيباً على الإحساس العام بأهمية الاقتراع ودوره، ومن ثم التهتم بالعلاقة الأساسية لتحقيق الديمقراطية، بعد أن ظل الأمن الوحيد في تحقيق تحول ديمقراطي معقودًا على تدخل الجيش.

وينتظر أن تسهم النقلة النوعية التي حصلت بدءًا بوضع دستور جديد، جَمُّس من خلاله مبدأ التداول السلمي للسلطة، عن طريق تحديد مدة الرئاسة بولايتين، وإلغاء الرئيس المنتخب ببدء القسم بعد المساس بهذا المبدأ، ومنع الرئيس المنتخب من شغل أي منصب حزبي أو انتقاء إلى أي حزب سياسي طيلة حكمه، وذلك بغية ضمان حياده. وينتظر أن تسهم التعديلات الدستورية في حالة العمل بها في انتقال الدولة من حالة الدولة ذات الدستور إلى حالة الدولة الدستورية الديمقراطية، دولة القانون والحريات.

وهذا مما قد يساهم في وقف انتشار ظاهرة القبض الإداري والمالي الذي أسهم في نهب حبائل البلاد، والذي يعد التحدي الأكبر أمام تحقيق الإصلاحات الدستورية والدافع من جميع الإمكانات الاقتصادية الواعدة في حال استغلال الموارد المتاحة، بدءاً بالثروات المعدنية من جديد ومنتجين وذهب، مروراً بالثروات البحرية، إذ تعد الشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ في العالم بالثروة السمكية، وإذا قد نبهت هذه الثروات بمباركة الحكومات المتعاقبة ومضمت منظمات المجتمع المدني.

وقد خاضت بعض الدول المجاورة، ومنها المغرب، تجربة رائدة، انتهت بعد سنوات من الممنوعة والمعفوضات إلى التزام الشركات التي تصطاد في المياه الإقليمية بعض الالتزامات؛ منها أن يكون تصف الطاقم الذي يعمل على متن البوارج محلياً؛ وهو مما سيمكن من توفير دخول لألاف من الشباب ذوي المؤهلات المتوسطة والعلياً، وأن يتم تخزين الكميات التي يتم اصطيادها.
محلياً؛ وهو مما سيمكن من معرفة الكميات المصطادة على وجه الدقة، ويقلص من التعديلات على الأنواع النادرة التي يحظر صيدها، إضافةً إلى البيض، وأن يتم التصنيع محلياً؛ وهو مما سيطرد الشركات بإقامة مصانع تسمى في إنعاش الاقتصاد، كما ألزمت الشركات التي تصنف في المياه الإقليمية بأن تأخذ جميع احتياجاتها من النفط والماء محلياً، وأن تتم عملية صيانة البواخر على الأراضي الوطنية؛ وهو مما سيشجع على إنشاء شركات عملاقة لصيانة السفن وإصلاحها. وينعش القائمة، ومن ثم سيشبع الأطفال بمستوى هذه التدابير في وقف الفساد والنهب الحاصل حالياً، وإنعاش الاقتصاد، وتحقيق طفرة اقتصادية ونهضة على جميع المستويات.

وعلى صعيد الانتخابات الرئاسية نظمت انتخابات شفافة، ترشح فيها أكبر عدد من المرشحين في تاريخ الانتخابات العربية بلغ نحو 19 مرشحاً، تنافسوا في جو من الحرية والجاءت النتائج في الإطار الرسمي. وقد أسفرت نتائج الشوط الأول عن حصول المرشح سيدى ولد الشيخ عبد الله، على نحو 44,79%، وحصل منافسه أحمد ولد داداه على 20,88%، تلاه الرئيسي محمد ولد زيدان. منافسه أحمد ولد داداه على 20,88%، تلاه التكنوقراطي محمد ولد مولود، على 4,88%.

ومن ثم فقد تأهل سيدى ولد الشيخ عبد الله، وأحمد ولد داداه، للشوط الثاني الذي أعلن كثير من التشكيلات السياسية والمبادرات الخاصة دعمهم فيه للمرشح سيدى ولد الشيخ عبد الله؛ فقد أعلنت الأحزاب المعروفة بأحزاب
الأخلاقية الرئاسية سابقا دعمها له، إضافة إلى ما يعرف بـ "مبادرة المستقلين". وكانت المفاجأة إعلان المعارض الراديكالي "مسعود ولد بالخير" دعمه للمرشح "سيدى ولد الشيخ عبد الله" وهو مما تسبب في حدوث انسداد داخل حزبه المحسوب على "التيار الناصري"؛ إذ رأى كثير من كوادر الحزب التوجه الجديد تراجعًا عن الخط النضالي للحزب.

أما المرشح الثاني أحمد ولد داداه فقد أعلن أغلب أحزاب "التأليف قوى التغيير" دعمها سابقا له في الشوط الثاني؛ إذ أعلن "محمد ولد مولود" رئيس "حزب اتحاد القوى الديمقراطية" دعمه، وكذلك "صار إبراهيم" الذي حاز نحو 9% من الأصوات في الشوط الأول، كما أعلن "صالح ولد حنن" رئيس حزب "جاما" دعمه، وأعلن الإسلاميون الذين كانوا قد دعوا "صالح ولد حنن" في الشوط الأول دعمهم لـ "أحمد ولد داداه" في الشوط الثاني، واختاروا ثلاث تشكيلات سياسية دعم مرشح "تكتل القوى الديمقراطية" ولد داداه في الشوط الثاني بعد دعمهم الرئيس السابق محمد خون ولد هيدالة في الشوط الأول، وسط اتفاقات واسعة للمجلس العسكري وحكومته الانتقالية من قادة الأحزاب الثلاثة المشاركين في التجمع، وهم "الشيخ ولد حربة" رئيس حزب "لجانا" أحد أبناء المناضل "حربة ولد بجان"، و"الشيخ ولد الشيخ ماو العيينين" رئيس حزب "الجبهة الشعبية"، و"المصطفى ولد أعبيد الزحمي" رئيس حزب "التجديد الديمقراطي".

ولوحت في التحري آلية الموريتانية وجود استغلال تام لهيئات المجتمع المدني المحلية والدولية التي أضحت تمثل إحدى أدوات الضغط على المؤسسات الحكومية، فقد لعبت دورا محوريا في الراي المباشر وغير المباشرة، كما لوحت وجود حضور متميز للمؤسسات الدولية والإقليمية، وهو مما أعطاه فاعلية أكبر. وقد صرح ممثل برنامج الأمم المتحدة للتقدم "سيسل". .
مولتني في 10 مارس 2007م، بأن الحكومة الانتقالية وضعت في وقت قياسي أسس إصلاح عميق لطريقة الحكم الرشيد، وإدارة شؤون البلاد بطريقة محكمة!!

ويتطلع أن تسهم التطورات الحاصلة في موريتانيا في إقامة دولة القانون القائمة على مبادئ الديمقراطية والتعدلية والحكم الرشيد، والعناوين الرئيسيات المشروعة، لضمان الاعتراف بحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والسياسية، وإيجاد الظروف المواتية لضمان توزيع عادل لثمار التنمية بين الجميع، واعتماد آليات جديدة تضمن التنافس السلمي على أن الإصلاح في مجال الديمقراطية والعدالة وحماية الحقوق يحتاج دوماً إلى نفس طويل. ومن ثم ينتظر أن يتجاوز الانتقال الحالي نحو الديمقراطية الطبيعية "الكرتفياني" ليحقق تغييرات حقيقية ملموسة، بدءاً من تغيير منطق الحكم وأسلوبه، وتعزيز وجود سلطة المجتمع المدني وترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وانتهاء عند رسم أولويات تسهم في تحقيق طموحات الشعب الذي تطلع كثيراً إلى إنهاء الحكم "الأوتوقراطي"، حيث غياب ميكانيزمات الإصلاح، وتعطيل التعددية، وسيطرة الاستبداد الذي جعل من الثكنات محاضن للديمقراطية، بدل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. مضمن: عقد: الجامعات العربية

125
الهوامش:

1- أ.د. أحمد يوسف أحمد، "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبلي العربي، العدد 276، فبراير 2002، ص. 132.

2- لم يزور مصر المجاورة ولو مرة واحدة، وفي خلال إحدى زيارته للسودان طلبت من المرافق العسكري للرئيس محمد المختار بن بيه أن يلفت انتباه الرئيس إلى ضرورة زيارة مصر وتطوير العلاقات معها، كما حصل مع السودان، وأن تكون الأولوية لها في أية صفقة، سواء في مجال الاتصالات أو غيرها؛ وذلك لمكانتها الاستراتيجية.

3- رأى البعض في هذه المؤسسة امتدادًا لمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي نصت على مثل هذه الآليات لإرتقاء حكام المنطقة باسم الديمقراطية والإصلاح السياسي لتحقيق أهداف استعمارية أبعد ما تكون عن طموحات شعوب المنطقة وطموحاتها. للمزيد حول المبادرة انظر: أحمد محفوظ بيه، "المبادرات الغربية والعربية للإصلاح في المنطقة العربية"، بحث دبلوم الدراسات العليا في التخطيط والتنمية، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2004).


6 - محمد المحجوب بن بيه، "أتذكر ذكريات وخواطر"، المؤسسة الموريتانية للطباعة والنشر، 2004.


13 - أحمد محفوظ بيه، التعاون بين موريتانيا وباقي دول اتحاد المغرب العربي، بحث الليسانس، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، تخصص الدبلوماسية، الرباط، المملكة المغربية, 1995.
